



تحتلّ أوضاع المعارضة السورية وخلافاتها صدارة الاهتمام العربي والإقليمي والدولي، فما يُكتب في الصحف الغربية وتلك التي تصدر في دول موالية لهذه المعارضة يُظهر جلياً أنّ هناك ارتياكاً في صفوف الحكومات التي تبنّتها وأمدّتها بدعم قلماً حظيت به معارضة أخرى في المنطقة.

مصدر الارتكاك في صفوف هذه الحكومات الداعمة للمعارضة السورية نابع من أمررين:

الاول، هو تزايد نفوذ التنظيمات الأكثر تشدّداً وتطرّفاً في صفوف المعارضة المسلحة، وهو أمر بات مصدر قلق لدوائر غربية ورسمية عربية في آن. ففي هذه الدول مخاوف حقيقة من أن يتسع نفوذ هذه التنظيمات ليشمل دولاً عدّة في المنطقة، بما فيها إسرائيل نفسها، وهو أمر يُخرج التطورات في سوريا من نطاق السيطرة عليها، فتحتّم خطة الاستنزاف من استنزاف سوريا وجيشه والنظام القائم فيها، إلى خطة استنزاف شاملة لكلّ سياسات الغرب والحكومات الصديقة له في المنطقة. والفوبي الناشئة من ذلك هي كالحروب، "تستطيعُ ان تُشعّلها ولكنك لا تستطيع إطفاءها، تَعرَفُ كيف تبدأ ولكنك لا تعرفُ كيف تنتهي".

أما الامر الثاني الذي يتسبّب بإرباك هذه الحكومات المتدخلة في الأزمة السورية فهو ذلك "التدّرُّر" في حال المعارضة السورية، فالسياسيون فيها غير موحدين، وعلى الأقل لا تربط بينهم علاقات تعاون وتكامل. اما المسلحون فحدث ولا حرج، حيث تنمو المجموعات منهم كالفطر في الأرض السورية، اذ لا تحتاج أي مجموعة، وفق ما يقول الاعلاميون الذين يزورون موقع المسلمين، سوى ان تجمع عشرين او ثلاثين رجلاً مع بنادقهم، فتلتقط لهم الصور التلفزيونية ويطلق على هذه المجموعة اسم له دلالاته، لا سيما الدلالات ذات الطابع الطائفي والمذهبي.

فمن يستطيع إذاً التحكّم بهذه المجموعات؟ هل هي الجهات التي تموّلها وتسلّحها؟ أم أن هناك مجموعات ترتبط بجهات جهادية لها سلاحها وتمويلها وهي ممتدّة من العراق إلى أفغانستان؟

ولقد كشفت هذه الأصْحَى التي دعا إليها المؤفّد الأممي - العربي الأخضر الإبراهيمي وأيدّتها معظم الدول المعنية بالأزمة السورية، كيف أن بعض هذه المجموعات المسلّحة كـ"جبهة النصرة" وأخواتها أعلنت صراحة رفضها الهدنة مُعفية النظام السوري من تحمل أي مسؤولية عن أي خرق لاتفاق وقف إطلاق النار.

ولقد زاد قلق الجهات الغربية من أن يتحول هذا "التمرد المحدود" تمرداً أوسع في حال توافرت الظروف لتسوية دولية واقليمية يتحدث كثيرون عن حصولها بعد الانتخابات الرئاسية الأميركيّة.

وهنا ينقسم المراقبون للتطورات السورية إلى فريقين:

الفرق الأول يعتقد أن السيطرة على المسلحين ستُصبح أمراً سهلاً إذا تم التوصل إلى تسوية انخرطت فيها كل الجهات العربية والإقليمية والدولية المعنية بالأزمة السورية، لأنّ تجفيف منابع الدعم المالي والتسلّحي والاعلامي سيؤدي إلى تراجع ظاهرة المسلحين إلى حد كبير. أما الخارجون عن الطاعة منهم، كـ"الفاغدة" وأخواتها، فيمكن محاصرتهم في ظل قرار عربي واقليمي ودولي كبير، خصوصاً أنهم في معظمهم من خارج النسيج الوطني السوري، ولن تتوافر لهم البيئة الحاضنة الضرورية.

اما الفريق الآخر من المتابعين للأزمة السورية، فيذهب في "نظريته المؤامراتية" إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، اذ يتحدث عن أن هناك اتفاقاً ضمنياً بين كل الدول المعنية بالأزمة السورية والمتضررة مما يسمى "الارهابيين" على استدراج عشرات الآلوف من هؤلاء المسلحين (يقدر عددهم بثلاثين ألفاً) وحشرهم في المنطقة الحدودية بين سوريا وتركيا، ومن ثم الإجهاز عليهم وتخلص بلادهم منهم.

ويقول هذا الفريق أيضاً أن دولاً كالصين وماليزيا وغيرها من الدول التي تُعلن عن توجّه متطوعين منها للقتال في سوريا، إنما يشير إلى بداية تكون جبهة عالمية لمكافحة الإرهاب، على غرار ما حصل بعد 11 أيلول 2001. ولذلك لا يرى المنتمون إلى هذا الفريق مصادفة في تركيز الرئيس الأميركي باراك أوباما على مكافحة الإرهاب كأولوية كبرى في سياسته، ويقولون إنّ هذه الاولوية قد تكون المدخل إلى عقدتسويات وصفقات على كل المستويات، وهي صفقات وتسويات ستؤدي حتماً إلى قبول فكرة الحوار مع الرئيس السوري بشار الأسد وفي وجوده، في وقت يبدو أن لغة المطالبة بتنحّيه أو اسقاط نظامه قد تراجعت كثيراً...

المصدر: الجمهورية

المصادر: